الانفتاح الاقتصادى . . . من الورق الى التطبيق – كيف ؟

ربما لم يحظ موضوع اقتصادى بذلك القدر من الكلام الذى دار حول قضية الانفتاح الاقتصادى ... وربما ايضا ان الملل بدا يتطرق الى القراء ، من جراء سرد مزايا تلك الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة التى بدات مصر تبنيها منذ اكتوبر سنة ١٩٧٣ . وبالذات فى مرحلة البناء وتعمير ما دمرته الحرب ، وتجديد شباب اقتصادنا القومى بعد ان اخذ يتاكل نتيجة العزلة النسبية التى ضربت حوله ، وبمعنى اصح اسهمنا فى ضربها من حوله .

وبالرغم من كل ذلك ، ستظل سياسة الانفتاح الاقتصادى منعطفا بارزا فى تاريخ تطور اقتصادنا القومى .. .

فى هذه المرة لن نتناول الجانب النظرى لسياسة الانفتاح بل سنبين ملامحها فى التطبيق العملى ... الى أى مدى وصل الانفتاح بعد ان قطع المسافة من الورق الى الفكر الى التطبيق الى التنفيذ .

الى أين وصلت فكرة الانفتاح فى مرحلة التطبيق ..

□ يقول د. أحمد دويدار وكيل الوزارة للتعاون الاقتصادى .

لا يصح أن نركز كل اهتمامنا على سياسة الانفتاح ، ونكتفى بها كاستراتيجية اقتصادية ، بل لا بد من استكمال كل عناصر ومقومات الاستراتيجية الاقتصادية ... بل اكثر من ذلك يجب ألا نحصر اهتمامنا فى المشروعات الاستثمارية الضخمة والتنمية ومشروعات التعمير ، بل يجب تحقيق نوع من التوازن .. فلا نرى من جانب واحد الاهتمام بمشروعات استثمارية معينة سواء فى القطاع العام او الخاص ... فى المناطق الحرة ... أو فى داخل الدولة ، لذا فان التنسيق ضرورى بين هذه المشروعات ، ويتم هذا التنسيق عن طريق الخطة ..

المهم ألا تنسينا مشروعات التنمية الاقتصادية ، المشروعات العامة والنهوض بالمستوى العام للشعب ، كبناء المساكن الشعبية لمحدودى الدخل ، وتوفير الغذاء الصحى والكامل للطبقات الفقيرة ، وايضا توفير العلاج الشعبى وغير ذلك من المشروعات التى تعود بالنفع على جماهير الشعب .. وجميع المرافق العامة من مستشفيات ومدارس وتمهيد طرق وغيرها .. وبعبارة أخرى أن الاهتمام بالمشروعات ذات العائد الاقتصادى والربح ، يجب أن تسير جنبا الى جنب وفى توازن مع مشروعات النفع العام والخدمات العامة ، ذلك لان هذه المشروعات الاجتماعية طالت فترة اهمالها وعدم العناية بها ، هذا بالاضافة الى وجوب الاهتمام بالمشروعات الوطنية الصغيرة ، سواء فى التجارة أو الصناعة صغار الصناع وصغار التجار والاهتمام بالانسان المصرى كانسان ، وتنشيط المشروعات المتوسطة والشركات المساهمة ذات الطابع الخاص .

مناقشة موضوعية مع دكتور أحمد دويدار

اعداد : د. أحمد عامر

□ وماذا عن الاستثمارات الاجنبية التى نسمع ونقرأ عنها كل يوم أن عشرات الملايين بل مئات الملايين من الدولارات ستتدفق الى السوق المصرية للاستثمار .

● يقول د. احمد دويدار ... فى البداية يجب أن اسجل ملاحظة هامة ، وهى أنه يجب الا نجعل النقد الاجنبى يلقى بنا فى احضان الدول الاجنبية ، بل لا بد من التانى والاناة والتؤدة والتوازن ، ذلك لان الانفتاح ليس عصا سحرية او مصباح علاء الدين السحرى الذى سيغير وجه بلدنا بين طرفة عين وانتباهتها ، أو بين عشية وضحاها .

أى بعبارة أخرى يجب الا نتكالب على الاستثمار الاجنبى ، حتى لا نعيد مأساة الامتيازات الاجنبية ، كما يجب ألا يكون هدف المستثمر الاجنبى الثراء فقط وتحقيق الربح ، دون أى اعتبار آخر ، بل ينبغى أن يكون الهدف دائما هو التنمية الاقتصادية لمصر ، ومن ثم ينبغى عدم المغالاة فى منح الامتيازات ، والا نكون كرماء أكثر من اللازم ، ولا ننافس الدول النامية فى اعطاء مزيد من الامتيازات لرأس المال الاجنبى الخاص ، فمثلا فى يوغوسلافيا ، يسمح برأس المال المشترك من جانب الشركات الاجنبية فى المجالات الصناعية والبحث العلمى والقطاعات الاقتصادية الاخرى ، باستثناء النشاط المصرفى والتجارة الداخلية والتامين والنقل الداخلى والخدمات الاجتماعية .

وعلى سبيل المثال ، فان بعض المستثمرين الاجانب طلبوا اقامة مشروعات صغيرة فى المناطق الحرة ، للتمتع بالاجور الرخيصة لايدى العمل المصرية ، وايضا للاستفادة من موقع مصر الاستراتيجى ، كمركز توزيع متوسط لاسواق العالم العربى والشرق الاوسط وجنوب ووسط أوربا . وهذا مقبول شريطة ان يعود على مصر نفع من هذه المشروعات فقد وجد من الدراسات التى أجريت بالنسبة الى أحد المشروعات أن متوسط تكلفة الوحدة المنتجة فى مصر هو أربعة دولارات ، فى حين تبلغ فى الولايات المتحدة الامريكية ثمانية دولارات ، أى ضعف التكلفة . وهذا الفرق يعود أساسا الى عنصر واحد تقريبا من عناصر التكلفة ، وهو رخص أجور الايدى العاملة . فمهما بلغت تكاليف النقل ، فستظل السلعة المنتجة فى مصر فى المنطقة الحرة ، قادرة على المنافسة فى كل الظروف ، ومن ثم يجب أن تكون افادة مصر من هذه المشروعات ، بقدر يتناسب مع هذا الربح الذى يحققه المستثمر الاجنبى .

كما يوجد نوع آخر من المستثمرين الاجانب، تحدوهم الامال والخيالات، وتراودهم أفكار تحقيق أقصى ربح وفى أسرع وقت ممكن ، دون أن تتوفر لهم مقومات الاستثمار الحقيقى أو التنفيذى . وهذا ما ينطبق أيضا على بعض المستثمرين المصريين الذين يراودهم تحقيق أرباح خيالية من أيسر الطرق وأسهلها ، متخذين الانفتاح الاقتصادى فرصة لتحقيق هذه الاحلام ، دون بذل جهود صادقة ، ولكن عن طريق الوكالات .

□ وماذا بالنسبة للمستثمرين العرب ؟

● يقول د. احمد دويدار تريد الكثرة من المستثمرين العرب ، استغلال أموالهم فى الاراضى والعقارات بالذات ، لانها تدر عائدا مضمونا . ولكن اذا كان الاشقاء العرب سوف يمتلكون معظم العقارات المبنية الجديدة فى مصر ، نظرا لما يتوفر لديهم من أموال ضخمة ، فالسؤال وماذا ستكون وظيفة المصرى فى هذه المبانى .. ؟ ربما يقال أن العرب والاجانب يمتلكون عمارات ومبانى فى انجلترا ، وهذا صحيح ولكن الوضع فى مصر العربية جد مختلف .. لان ذلك يتم فى انجلترا فى نطاق ضيق جدا ، ولان الاموال العربية تستثمر الان فى المشروعات الاخرى غير المبانى .

□ ولكن كيف نحقق لسياسة الانفتاح مقومات نجاحها ؟ .

● يرى د. احمد دويدار ، ان المقوم الاساسى لنجاح سياسة الانفتاح الاقتصادى ، هو التنسيق الدقيق بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية ، بما يحقق النمو المتوازن بالمعدل المعقول فى ظل الظروف القائمة الى جانب ذلك يجب أن تكون هناك دراسات متعمقة لجميع المشروعات من جميع الجوانب .. فنيا واقتصاديا .. وتمويليا .. وتسويقيا .. كتلك الدراسات التى يقوم بها البنك الدولى لمشروعاته الانمائية . وهذه الدراسة المتعمقة مقوم آخر لنجاح سياسة الانفتاح . ذلك لان هذه الدراسة أيضا هى سر نجاح البنك الدولى للانشاء والتعمير ..

يضاف الى ذلك مقوم ثالث لنجاح سياسة الانفتاح ، وهو التنسيق بين هذه المشروعات الاستثمارية وجميع المشروعات الاساسية التى تحقق التنمية ، ذلك لان المستثمر الاجنبى يهمه تحقيق اكبر عائد لاستثماراته ، بما يتعارض مع جوهر التنمية الاقتصادية .. ولذا يجب أن يكف المستثمر الاجنبى عن شعوره بانه أجنبى ، بل أيضا يجب أن يضع فى الاعتبار مصلحة مصر ... كما يجب أن نبتعد قدر الامكان عن اعطاء امتيازات للمستثمرين الاجانب تفوق امتيازات المستثمر الوطنى ، حتى لا يشعر الوطنى بشىء من مرارة التمييز ، كما أن الدولة التى لا ترضى الوطنى وتعطف عليه ، لا يتوقع منها رعاية الاجنبى والعطف عليه . أى أن الدولة التى لا تكون كريمة مع الوطنى ، لا تكون من باب أولى كريمة مع الاجنبى .

علاوة على كل ذلك ، يجب الاسراع فى تحديد المناطق الحرة واصدار اللائحة التنفيذية لقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٧ الخاص باستثمار رأس المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة ، وخاصة فيما يتعلق بصلاحية العقد والعمليات التى يتضمنها ومدته وانتهائه وتجديده .

□ قلت ما هى مخاطر سياسة الانفتاح فى رايك ؟

● أجاب د. احمد دويدار ... مكمن الخطر فى سياسة الانفتاح فى الاسراف فى المشروعات دون دراسة عميقة وكافية .. هذه المسألة هامة جدا ، لانه سيترتب عليها مزيد من التضخم ... المشكلة الاولى فى العالم . ولذا كان آثار التضخم فى مصر ستكون ظاهرة جدا ، بل لا أبالغ اذا قلت أنها ستكون مروعة ... فأسعار المواد الغذائية فى العالم مرتفعة ، وأسعار البترول مرتفعة ، كما أن أسعار المعدات والالات مرتفعة أيضا ... فالانفاق الاستثمارى سيأخذ وقتا طويلا نسبيا حتى يدر عائده . ولذا يجب وضع الحلول المناسبة لعلاج هذا التضخم. بمعنى أن تكون هناك حسابات ودراسات مستمرة لمعدلات ارتفاع الاسعار ، ومعدلات التدفق النقدى والتدفق الحقيقى اللذين يجب اخضاعهما لرقابة صارمة ، حتى تزيد معدلات الاجور زيادة حقيقية ، وليس مجرد زيادة نقدية .. وحتى يشعر المواطن بارتفاع مستواه الاقتصادى ... مسكن افضل ، ومأكل أفضل ، وملبس افضل ...

نقطة هامة يجب ان اشير اليها ، وهى أنه اذا حصلنا على نقد أجنبى فى صورة منح أو اعانات ، يجب استخدامه فى تحسين أحوال المعيشة وللانفاق الاستهلاكى المباشر ، اذ لا يعقل أن نستورد قمحا بتسهيلات ائتمانية فائدتها ٧٪ أو أكثر .. بل يجب أن يستورد بهذه التسهيلات الائتمانية والقروض معدات استثمارية تدر عائدا يسدد منه فوائد القرض واصله ، بينما تستخدم الهبات والمنح فى شراء القمح والمواد الغذائية الضرورية .

□ قلت للدكتور احمد دويدار .. ولكن هل تستطيع سياسة الانفتاح أن تحقق معجزة اقتصادية مثل المعجزة العسكرية التى حققناها فى حرب أكتوبر ؟

● اجاب : ان زمن المعجزات لا يزال قائما .. ونستطيع أن نحقق معجزة اقتصادية لاتقل فى روعتها ، وجذب اهتمام العالم .. ولكن لابد لتحقيق هذه المعجزة من الدراسات الاقتصادية المتعمقة ، والتنسيق الدقيق ، والا يغيب عن أذهاننا لحظة واحدة أن هذا التدفق من الموارد النقدية الى الداخل ، لابد ان يستغل أحسن استغلال وأفضله . لانه لابد أن يكون هناك تيار عكسى من النقد الاجنبى المتدفق الى الخارج ، سدادا للاقساط والفوائد .. وأن تكون هناك سلطة اقتصادية يتركز فى أيديها الاشراف والهيمنة والتنسيق للسياسة الاقتصادية والاستراتيجية الاقتصادية ، وذلك درءا للتداخل والتشابك والتعارض والتعويق .. وأن يكون هناك أيضا مزيد من رجال الاقتصاد « الطيور النادرة » الذين يشغلون المراكز الاشرافية والرئيسية فى المواقع الاقتصادية الحساسة، فهذا هو الاتجاه العالمى . ومن الامثلة على ذلك ، عدد الدارسين لعلم الاقتصاد فى الدراسات العليا فى انجلترا الذى زاد الى اضعاف ما كان عليه منذ عشر سنوات مضت ،فقد بلغ عددهم سنة ١٩٧٣ : ٢٨ الف دارس مقابل ٨ آلاف دارس منذ عشر سنوات ، وأصبح عدد الدارسين للاقتصاد يعادل عدد الدارسين للعلوم الطبيعية والرياضيات .

□ قلت .. سؤال أخير .. متى نجنى ثمار سياسة الانفتاح الاقتصادى .. أو على الاقل متى يشعر المواطنون بها ؟

● كان الرد .. هو أن تنتقل اتفاقات التعاون الاقتصادى من الورق الى التنفيذ ، ويبدأ الانفاق الفعلى على المشروعات ولا تبقى مجرد مبالغ دفترية ، أى تنتقل من مجرد اعتماد الى نفقة حقيقية ، تتمثل فى اجور تدفع للعمال ، شراء مواد أولية ومواد خام وسلع وسيطة . وتتمثل فى أراضى تستصلح ، وفى مصانع للاسمنت والسماد والمصارف المغطاة .. الخ ..

فعندما تخرج المصانع منتجاتها ، وتعطى الارض غلتها .. ويزيد استهلاك الفرد من السلع والخدمات نتيجة لزيادة متوسط الدخل الفردى الحقيقى .. هنا فقط يظهر اثر سياسة الانفتاح ، ويشعر الناس بان الانفتاح حقيقة واقعة .